خادم الحرمين الشريفين يخاطـــــــ

يُشرف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله- مجلس الشورى ويلقي خطابه السنوي أمام المجلس ، يتناول فيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية. يأتي ذلك بعد منظومة من الأوامر الملكية والقرارات التنموية التي أكدت حرصه - حفظه الله- على توفير جميع أسباب الحياة الكريمة للمواطنين ومعالجة القضايا الوطنية الملحة مثل البطالة والإسكان، وشملت كذلك دعم قطاعات الأمن والصحة، ومكافحة الغلاء.

ويحظى هذا الخطاب الملكي باهتمام المراقبين للشأن السعودي والخليجي والعربي عطفاً على العديد من المستجدات في مقدمتها الحراك النشط الذي تعيشه المملكة اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً، والتحديات التي تواجه سلام منطقة الخليج والعالم العربي وأمنها واستقرارها.

ـــــــب الأمة عبر منبر الشورى

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن تشريف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمجلس الشورى مصدر اعتزاز للمجلس رئيساً وأعضاء ومنسوبين. فقد اعتادوا هذا التشريف الملكي في كل سنة من دورات المجلس حيث يوجه – حفظه الله– خطابه الملكي يتناول فيه السياستين الداخلية والخارجية للمملكة.

وقال معاليه:

«إن المجلس وأعضاءه يتطلعون لهذه المناسبة والإستماع إلى ما يوجهه – حفظه الله– من كلمة ضافية تعد وثيقة يستلهم منها المجلس مواقف الدولة وتوجهاتها تجاه كثير من القضايا والمستجدات على جميع المستويات بما يعكس المكانة الكبيرة للمملكة على خارطة العالم».

وبين معالي رئيس مجلس الشورى أن الممارسة الشورية في المملكة النابعة من شريعتنا الإسلامية الغراء، أسهمت في تقديم الرأي السديد، والمشورة المخلصة والقرارات الرشيدة، كما أسهمت في توسيع قاعدة صناعة القرار ونجحت في بناء جسر للتواصل الحضاري والإنساني مع العديد من دول العالم من خلال الحضور المميز للمجلس ووفوده في الساحات البرلمانية الدولية.

ولفت معاليه إلى أن لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – بأعضاء مجلس الشورى يأتي بعد صدور الأوامر الملكية الكريمة والتي تلمست احتياجات المواطنين في المجالات كافة، كالإسكان والتوظيف والأمن ومراقبة الأسعار، ودعم للعلم والعلماء والمساجد والذي تمثل في ما قرره – حفظه الله– من دعم مالي لجمعيات تحفيظ القرآن وصيانة المساجد وتوعية الجاليات، كما شدد على مكانة هيئة كبار العلماء ومفتي عام المملكة وحذر من المساس بهم.

وحول أداء المجلس خلال العام المنصرم أوضح معاليه أنه تم عقد ثماني وسبعين جلسة تم خلالها إصدار ١٥٤ قراراً وهو أكبر عدد لقرارات المجلس خلال سنة في ١٨ عاماً، كما جرى مناقشة أكثر من خمسين تقريراً ترصد أداء العديد من الوزارات والأجهزة الحكومية في إطار الدور الرقابي للمجلس.

وأضاف معالي رئيس المجلس «وتدارس الأعضاء أربعة وثلاثين نظاماً ولائحة، وقدموا خلال مناقشاتها آراء ومقترحات بلغت أكثر من ثمانمائة وأربعين مداخلة الأمر الذي يعكس طبيعة وحجم الحوار الذي دار تحت قبة المجلس.